

الإنسان قيمة عليا

المؤسسات فوق الأفراد

Al-Hag

نشرة داخلية تصدرها لجنة الإعلام في حزب الصواب كل يوم اثنين وخميس

سلطات اترارزة تضايق البانون

انضم في الأشهر الماضية إلى حزب الصواب السيد البانون ولد أحمد ولد اباه نائب عمدة بلدية الخط والشخصية البارزة من وجهاء مقاطعة المذرذرة. واعتبر الحزب الجمهوري الحاكم ذلك الانضمام ضربة قاسية له.

وفي الآونة الأخيرة، وبمناسبة تنصيب فرع الصواب في بلدية الخط التابعة لمقاطعة المذرذرة، قام النائب في البرلمان، المسمى أيضا البانون، بتحركات مشبوهة وتم عن عدم قبول للرأي الآخر وعدم استيعاب المبدأ الديمقراطي كما كونه على ذلك الحزب الحاكم، امتدت من حرمان مناضلي حزب الصواب في بلدية الخط من الإسعافات التي وزعت أخيرا إلى محاولة تعطيل تنصيب فرع حزب الصواب بالقوة، مروراً بتكوين وفد من جميع مجموعات المقاطعة للضغط على المواطنين المنتمين إلى حزب الصواب وخاصة منهم المناضل البانون ولد أحمد ولد اباه، فكان جواب هؤلاء المواطنين وخاصة المناضل البانون ولد احمد ولد اباه أنهم اختاروا نهائيا وبلا رجعة حزب الصواب وأنهم لن يعودوا إلى الحزب الجمهوري الذي ذاقوا فيه الأمرين وتأكدوا أن هدفه ليس مصلحة المواطن ولا الوطن، وإنما إصراره على التمادي في فساده وازدراءه بالضعاف وبالمواطنين عموما وأضافوا أن تجربة أربعة عشر سنة في صفوف الحزب الجمهوري تكفيهم، ولا يريدون زيادتها ومن يريد زيادتها فهو حر وله ما اختار، ويباركون له في تلك "النعمة" وذلك "المستقبل الزاهر".

أما الآن وبعد أن باعت الضغوط والمحاولات السلمية بالفشل عاد أهل الحزب الجمهوري إلى أخلاقهم المألوفة وممارساتهم المجرية يلجؤون إلى التلفيق والبحث عن صيغ يعتقدون أنها ستوقف الخسارة والإفلاس السياسي في مقاطعة المذرذرة.

وحسب المعلومات الأولية فإن المهمة ستوكل إلى السلطات المحلية من الوالي إلى الحاكم ليجدوا الطريقة المثلى لتشويه سمعة البانون ولد أحمد ولد اباه وربما عرقلة نشاطه السياسي. فلم يتكلفوا عناء كبيرا في وجود ذريعة مضحكة: فصاروا يطالبونه بعدد من بطاقات التعريف لا يعرف أحد من سلمها له، لماذا يطالب بإعادتها في هذا الوقت بالضبط، من طرف حاكم المذرذرة برعاية والي اترارزة؟ إنه البحث عن المضايقات البائسة والمتخلفة، التي تفتقر حتى لمقومات المسرحية. فلن يقبل أحد اليوم بتلك الأساليب الماكرة والغارقة في الاستثنائية ولا المسرحيات غير المضحكة.

آخر حديث

أعاد منتدى القيم الديمقراطية والمواطنة تشكيل نفسه في لجان متخصصة لبحث الأمور التي تطرق إليها في اجتماعه التأسيسي، وإعادة صياغة توصياته في توصيات جديدة، تجد هي الأخرى طريقها للنقاش والبحث في اجتماعات أخرى، عند أطراف أخرى، وهكذا دواليك حتى ينكشف الغيب عن ما هو كائن مما هو غير منطوق.

الإشكالية التي لم تتضح للكثيرين بعد هي هل المنتدى حركة ثقافية لإعادة تثقيف وتأهيل المشاركين، أم حركة مطلبية يراد منها خلق رأي عام يضغط على السلطة من أجل تحقيق الديمقراطية والإصلاح، أم هو آلية للحوار بين السلطة والأحزاب السياسية، أم هو للالتفاف على مطلب الحوار بين المعارضة والسلطة الذي تقدمت به المعارضة وحيدته الأطراف الدولية المهمة بموريتانيا؟ فإذا كان المنتدى هو للتثقيف كما توحى بذلك موضوعاته، فإن الأمر وإن كان التثقيف في غاية الأهمية ليس هو المطلوب الآن من طرف الأحزاب السياسية، وليس هو الملح لحل الأزمة السياسية التي تسوس البلد، وإذا كان الهدف هو الضغط من أجل الديمقراطية فذلك يحتاج إلى أساليب أخرى وشعارات أخرى أكثر تحديدا وملاءمة للأوضاع المتأزمة في البلد، وإذا كان المنتدى هو الحوار المطلوب بين المعارضة والسلطة فالمفترض أن يعلن عن ذلك وأن يتحدد هدف الحوار وطرفيه مما يسهل توصل الطرفين لتحديد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف وأفاق العمل المشترك لتجاوز الأزمة الراهنة للبلاد، وأما إن كان الأمر يقتصر على عملية التفاف على الحوار المطلوب، وتحويل الأنظار بذلك عن الأزمة السياسية المستعصية التي أفرزت للأسف عدة مؤشرات سلبية توشك أن تدخل البلد في دوامة من العنف والعنف المضاد فذلك ما لا يسعى إليه عاقل، ولن يجعل البلد في مأمن مما لا تحمد عقباه، لأن التمادي في الخطأ هو الخطر بذاته، وليس من المقبول - إن كان الأمر كذلك - أن تنخرط الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية في مسلك كهذا.

إن حزب الصواب، من منطلق رصدنا لتطورات أزمة البلد والمشاكل المنتظرة مع استخراج النفط، والآثار السلبية لانخراط النظام في إستراتيجية المحافظين الجدد، والأزمات الأمنية الخطيرة المتتابة يؤكد بأن أي عمل جدي لا يستهدف خلق انفراج سياسي في حالة الاختناق الراهنة لن يكون مجديا، فتحقيق الانفراج هو المقدمة لأي حوار يمكن أن يكون مفيدا.

هذه الرؤية جرى توضيحها في الوثيقة التي أصدرها الحزب أخيرا حول الحوار السياسي المطلوب، ولحد الآن فإن الحزب لا يجد مخرجا من الأزمة غير ذلك، وكل ما عده يعد مراوغات لن تزيد الطين إلا بللا.

رأي حر

الزائر لمستشفياتنا العمومية يعتصر قلبه ألما وشفقة وتقطع كبده بما يشاهد من معاناة للمرضى وذويهم تلك المعاناة المتمثلة في شقين أساسيين :

- المعاناة: تبدأ هذه بمقابلة بواب غليظ المزاج شرس السلوك لا يعرف الرحمة، يتعامل بكل قسوة مع من لم يقدم إليه رشوة الدخول المتعارف عليها مسبقا، و بعد فتح شهيبة البواب ينصح ذوو المرضى بأن الخدمة أجود وأحسن في العيادة الخاصة للطبيب، وبعد انتظار للمريض في الطابور يمكن أن يصل إلى الثانية بعد الزوال في أحسن الأحوال يحضر الطبيب ويبدأ دخول المرضى إليه .

هنا، تبدأ المأساة، طبيب لا مبال يتعامل مع زائره بقسوة وتقصير متعمد وانعدام للضمير المهني يبدأ بمحاولة معرفة جهة المريض ومنطقته وقبيلته، بعد ذلك تكتب الوصفة وما أدراك ما تلك الوصفة ؟

إنها وصفة لا تتوفر في المستودعات الصيدلانية في المستشفى، وفي أغلب الأحيان لا يمكن الحصول عليها لأن الموجود منها محصور في مستودعات للدعاية الإعلامية فقط .

هنا يجد مرافق المريض نفسه مضطرا للتجول بين الصيدليات ناشدا في ذلك اخفض سعر للوصفة التي غالبا ما تكون غالية الثمن، وبعد اطلاعه على ذلك يشخص عيناه في السماء.

وبعد... يأخذ الهاتف ليتصل على الأهل والأقارب لنجدة مريضهم، هذا بالنسبة لموفور الحظ فما بالك بالمواطن الفقير الذي يكابد الجوع والمرض !؟

الحجز الطبي: تلك هي المرحلة الثانية من معاناة أصحاب الحظ السيئ، إذ تعتبر في أغلب الأحيان - إن لم تكن كلها - الطريق إلى مقبرة انواكشوط .

قبل ذلك يبدأ ذوو المريض مسيرة الصراع مع إدارة سينة التسيير ومافيا فاسدة ومفسدة تعمل بدعم مباشر ومعلن من جهات متنفذة في البلد، مما ينتج عنه مظاهر فظيعة من التلاعب بصحة وحياتة المواطن، وما كان ذلك ليحصل لو لا تخلي الدولة غير المبرر عن دورها، وشيوع ثقافة الكسب المادي غير المشروع وتعيين أشخاص غير أكفاء في أماكن غير مؤهلين لها علميا وخلقيا، مع تدني الخدمات الصحية وغياب سياسة صحية واضحة المعالم، الشيء الذي كانت نتيجته انهيار النظام الصحي والضمير المهني والقيم الفاضلة في هذا القطاع، والضحية المتضررة دوما هي المواطن والمواطن الضعيف بشكل خاص، فهل من معيذ ؟

عبد الصمد

بريد القراء

من الفلوجة... تتواصل المأساة..!!

من التحقيقات الميدانية التي نقلتها من "الفلوجة" "القطاع 14"، نضيف اليوم مقتطفات جديدة من أحاديث المواطنين عن لوعتهم في الفلوجة. هذه الأحاديث التي تأتي دائما وكأنها أنات وزفرات جاءت نتيجة للمعاناة الدائمة والظلم الممارس منهجيا بشكل لا يعرف الكلل، ولا يردعه ضمير ولا يستسيغه منطق. أما الحديث عن القانون وعن الحقوق، فيعرف أهل الفلوجة أنه لا يوجد قانون ولا حقوق. هذا هو ما تلوكه أسنة الناس في الفلوجة. وبالطبع، ليس أهل الفلوجة هم وحدهم من يعانون من غلاء المعاش وقلة الدخل، وهشاشة البيوت؛ فالموريتانيون أجمعون أو يكادون يعانون من أقسى أنواع الظلم والحرمان. يقول سكان الفلوجة، وبخيبة أمل مفرطة أنهم لا يريدون الحديث عن واقعهم المعيش، وهو شيء لا يطاق، إنما يطالبون فحسب بتركهم وشأنهم بينون بيوتا يأوون إليها، ويقطنون كباقي البشر في قطع أرضية يعيشون فيها عيشتهم التي قدرها الله عليهم. المواطنون في الفلوجة مثلا لا يشغلهم شأن الماء، سواء عليم أوجد أم لم يوجد، ولا يشغلهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية، ولا يفكرون في أي مصير ينتظرهم؛ لأنهم وبكل بساطة يجدون في أزمنهم السكنية ما يشغلهم عن كل شيء، ويكتفون بمعاناتهم تلك، دون إثارة كوامن في الواقع قد تدفعهم إلى الجنون. وهكذا، فلا بد من مواصلة الحديث ما دامت المعاناة قائمة والمأساة تتواصل..

سيدي ولد محمد فال

آخر الأخبار

**أزمة مساجين واد "الناكة" تستمر، مأساة وراء القضبان، أناس من لحم ودم في ظلمات بعضها فوق بعض، في سجن، وفي داخل السجن في زنانات لا تتسع لقامة الإنسان، أنيسهم الوحيد البعوض ومشتقاته، معزولين عن زيارة الأهل وعن بعضهم البعض، حالتهم المعيشية يكل اللسان عن ذكرها، ويمجها الذوق السليم. . حالة يراد نسيانها، كما يراد للسجين أن يستغني عن حقوق الإنسان: أرملات أزواجهن أحياء، وأيتام أبائهم في السجن، وأسر حيل بينهم وبين ما يشتهون، طردوا من البيوت وانقطع الراتب الذي كانوا منه يعيشون، تركوا في عراء لا سكن، لا ماء، ولا كهرباء؛ عقوبات جماعية لم تحترم حقوق الأسرة و لا الطفل، و لا المرأة، التي نسمع عنها في "الإذاعة". ذلك جانب من مأساة "واد النাকে" في سجننا المدني الشهير: زيارات الأهل الزوجات والأبناء والأمهات والآباء ممنوعة، وحالة المساجين مجهولة، كل مطمور في زناناته بعيش حياة أهل الكهف، دون نوم يخرجهم من دائرة الزمن الرديء !.

** علمت نشرة الحق أن أساتذة التعليم العلي نظموا وقفة احتجاجية اليوم الخميس من الساعة التاسعة حتى الساعة الثانية عشر احتجاجا على انسداد الحوار مع الشركاء الذين نكثوا بوعودهم ورفضوا الحوار. يذكر أم أساتذة التعليم العالي كانوا قد تخلوا عن إضراب مقرر في شهر مايو، بناء على تفاهات مع وزارة التعليم، يتم بموجبها الاستجابة لبعض المطالب العاجلة ووضع مطالب أخرى على طاولة المفاوضات مع الجهات المعنية.